

يمنع حتى الساعة 12:00 حسب توقيت أوروبا المركزي ( توقيت جرينيتش + 1 ) يوم السبت الموافق 26 نوفمبر 2005

## اتفاق الأوروميد: من أجل صفقة عادلة

26 تشرين الثاني نوفمبر 2005

### المقدمة

عندما تمّ الإعلان عن الشراكة الأوروبية المتوسطية (الأوروميد) في برشلونة في جولة كبيرة في العام 1995، أمل الجميع بأنها ستبشر بعهد جديد من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوبي المتوسط الشركاء العشر<sup>1</sup>PT - و تؤمن فرصاً غير مسبوقية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لكن، بينما وعد إعلان برشلونة لشراكة الأوروميد بخلق "منطقة ازدهار مُتبادل"، قليلة كانت المنافع الملموسة للفقراء الذين يعيشون في دول جنوبي المتوسط خلال العقد الماضي، وقد تزايد الفقر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات الخمس عشرة الأخيرة<sup>2</sup>PT. قد يؤدي تحرير التجارة - أحد أبرز أدوات عملية الأوروميد - إلى زيادة حدة الفقر في الجماعات الريفية لدول جنوبي المتوسط.

في هذا السياق، يجتمع رؤساء الدول الخمس والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعشر دول جنوبية شريكة في برشلونة، في 28 تشرين الثاني نوفمبر 2005، للاحتفال بالعيد العاشر لشراكة الأوروميد. تُعتبر هذه المناسبة فرصة تاريخية ليكون موضوع خفض الفقر في صميم اتفاق الأوروميد. فلا بدّ من إعداد التوجّه المستقبلي للشراكة وبرنامج العمل الخماسي الذي رسمه قادة دول الأوروميد وتحقيقهما بحيث يتأى عنهما منافع ملموسة على الأرض، فضلاً عن إحداثهما فرقاً في حياة الناس.

العواقب التي قد تكون وخيمة على سبل الرزق

خلال العقد الماضي، فاض الاتحاد الأوروبي، بشكل ثنائي، على اتفاقيات التجارة مع كل من الدول العشر الشريكة ووقع عليها بهدف تأسيس منطقة تجارة حرة أورو متوسطية مع حلول العام 2010.

الآن وقد تمّ تطبيق إجراءات لتعزيز التجارة الحرة للسلع الصناعية في منطقة المتوسط، يسعى الاتحاد الأوروبي الى تسريع محادثات التجارة الزراعية مع دول جنوبي المتوسط على أساس "خريطة الطريق" التي أعدتها مؤخراً المفوضية الأوروبية للتحرير المتبادل للتجارة الزراعية على ضفتي المتوسط. في غضون سنة، يتوقع من الدول الشريكة أن توافق على "درجة عالية من التحرير مع عدد محدود جداً من الاستثناءات ومن جدول زمني للتطبيق".<sup>3</sup>PT

تشعر أكسفام بالقلق إزاء إجراءات التجارة الزراعية المُتبادلة التي قد تقوّض مواردَ رزق ملايين المزارعين الصغار في دول جنوب المتوسط، نظراً للفروقات الشاسعة بين مستويات التنمية الزراعية في الاتحاد الأوروبي ودول جنوبي المتوسط. فالمزارعون الصغار في دول جنوب المتوسط يكافحون من أجل الحصول على حياة كريمة. وقد يولد فتح أسواق هذه الدول الزراعية أمام السلع الزراعية الأوروبية قبل أن يصبح مزارعوها في موقع أفضل للمنافسة عواقب وخيمة على المنطقة، حيث تتأثر موارد رزق حوالي 40 بالمئة من السكان بالزراعة. وأكثر من سبعاني على الأرجح هم منتجو الحبوب والمحاصيل الأخرى والأعلاف ومنتجات الحليب بسبب ازدياد المنافسة من منتجي دول الاتحاد الأوروبي، لا سيما وأن نفقات الاتحاد الأوروبي الاجمالية على السياسة الزراعية المشتركة ستبلغ حوالي 43 مليار يورو في السنة حتى العام 2013.

تقترح النتائج الأولية لتقييم تأثير الاستدامة من قبل الاتحاد الأوروبي أنّ النتيجة الشاملة للتحرير الزراعي في منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية على منطقة جنوبي المتوسط قد تُترجم بهبوط في العمالة الريفية، مع ازدياد مستويات الفقر والنزوح إلى المدن، بحثاً عن موارد رزق بديلة في المنطقة الجنوبية. PT<sup>4</sup> فتحرير التجارة الزراعية "سيزيد من هشاشة الأسر الريفية والحضرية تجاه تقلبات أسعار الأسواق الأوروبية والعالمية"، مهدداً بذلك أمنها الغذائي. والنساء بشكل خاص، هنّ اللواتي سيتحملن على الأرجح عبء تكاليف إعادة الهيكلة، فيما يُتوقع للتحرير الزراعي أن يكون له تأثيرات سلبية معاكسة على العلاقات الجندرية في الدول الشريكة. على سبيل المثال، تميل تدابير الإنتاج الجديدة إلى تفضيل العمّال الذكور على العاملات الإناث.

كما يسلب التقرير الضوء على التكاليف المالية المحتملة والعالية لاتفاقيات الأوروميد. ستخفّض إزالة الرسوم على سلع الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي عائدات حكومات دول جنوبي المتوسط، إذ تعتمد دول عدة منها بشكل كبير على الضرائب على الواردات، ويتوقع تقرير تقييم تأثير الاستدامة أن تولد هذه الحالة تأثيرات سلبية على النفقات الصحية والتربوية، ممّا بدوره سيكون له انعكاسات خطيرة على قدرة دول جنوبي المتوسط على تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

كخطوة أولى، تحت أكسفام دول الأوروميد على تجميد المحادثات الجارية حول التحرير المُتبادل للتجارة الزراعية حتى يتمّ الانتهاء من تقييم تأثير الاستدامة مع نهاية العام 2006، وتجري مناقشة التوصيات مع الجهات المعنية. لا بدّ من تكييف أي مفاوضات تجارية مستقبلية، بما فيها أي مساعدة تقنية أو تمويلية، مع النتائج النهائية لتقييم تأثير الاستدامة.

في 28 تشرين الثاني نوفمبر 2005، يُتوقع من رؤساء دول الاتحاد الأوروبي وعشر دول شريكة الموافقة على خطة عمل تهدف إلى وضع اللمسات الأخيرة على عملية التفاوض حول الزراعة مع نهاية العام 2006، ربما قبل نشر التقرير النهائي لتقييم تأثير الاستدامة، وذلك بفضل التزام الاتحاد الأوروبي بتحقيق التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط.

قبل الانتهاء من صياغة التقرير، على الاتحاد الأوروبي الإسراع في تطبيق برامج التنمية الريفية - فالمفوضية الأوروبية مثلاً لا تخطّط لإطلاق برنامجها للتعاون الإقليمي حول التنمية الريفية قبل العام 2007، بعد سنتين من بدء محادثات التجارة. كما يتعيّن على الحكومات الوطنية أيضاً تقديم المزيد من الدعم الفاعل إلى المزارعين الصغار وتطبيق برامج تنمية تهدف إلى الحدّ من الفقر الريفي.

التجارة لا تنفع للفقراء

يعيش ربع السكان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون حدّ الفقر وثلاثة أرباع هؤلاء تقريباً يعيشون في المناطق الريفية ويعتاشون من الزراعة. سيستمرّ معظم الفقراء في العيش في مناطق ريفية للعديد من السنوات المقبلة. PT<sup>4</sup> لذلك، لا بدّ من خلق 34 مليون وظيفة جديدة وضمان استدامتها في العشرين سنة المقبلة لمجرّد امتصاص اليد العاملة المنتشرة في دول جنوب المتوسط؛ وبالتالي يشكل النمو الزراعي والتنمية الريفية الأساس لخلق هذه الوظائف.

يكشف دليل تجريبي جديد رابطاً قوياً بين خفض الفقر والنمو الزراعي، إذا ما ترافق بالمشاركة وإعادة التوزيع<sup>5PT</sup>. تُظهر الأبحاث أن كل زيادة بنسبة 1% في المردود الزراعي للفرد الواحد تؤدي إلى زيادة بنسبة 1.61% في مداخيل 20% من السكان الأكثر فقراً.<sup>6PT</sup>

بما أن معظم دول جنوبي المتوسط تملك ميزة تفضيلية في الزراعة، خاصة زراعة الفاكهة والخضار، يرتدي تحسين بلوغ أسواق الاتحاد الأوروبي الزراعية أهمية لتحفيز نمو الصادرات وخلق الوظائف وتأمين موارد الرزق المستدامة للمزارعين في هذه الدول. يُقدَّر أن بلداناً مثل مصر والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية وسوريا تستطيع خلق 119000 وظيفة جديدة، حيث يجني المنتجون ربحاً يبلغ 498 مليون دولار، فيما يُضاف مبلغ 756 مليون دولار إلى قيمة اقتصاديات هذه البلدان بمجرد تلبية حاجات الاتحاد الأوروبي التي لم تتم تلبيةها بعد من الفريز والعنب والبلح والبالزلاء والشمام<sup>7PT</sup>. كما ستستفيد المزارع التجارية الأكثر مكنة بشكل كبير من فرص التصدير المتزايدة، فتحقق النمو الزراعي في المنطقة. وبالتالي، سيتمكن المزارعون الفقراء الذين ينتجون سلعاً قابلة للتصدير من النفاذ إلى السوق بشكل أحسن، وذلك بفضل دعم الحكومة الوطنية الأكثر استهدافاً لأصحاب الزراعات الصغيرة.

لكن، يتمّ تفويت هذه الفرصة. ويبقى بلوغ أسواق الاتحاد الأوروبي يتميّز بالرسوم والكوتا والاستثناءات والجداول الزمنية.

في حوارات مع أكسفام، شرح المزارعون مشاكلهم: "نضع مالنا في الأرض ثم لا يشتري منا أحد منتوجنا"، يقول محمود سيف الذي يزرع قطعة أرض صغيرة تبلغ مساحتها أقل من نصف أكر في الجيزة في مصر.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التحرير وفق اتفاقات الأوروميد شمل في الأساس منتوجات لا يملك المزارعون الفقراء في دول جنوبي المتوسط ميزات تفضيلية لها. فالمحاصيل كالزيتون (وزيت الزيتون) والعنب والبندورة والنبيد والتفاح مثلاً تتناسب جيداً مع مناخ جنوبي المتوسط ويمكن إنتاجها بأسعار أرخص هناك، لكن يُفرض عليها رسوم مقابل دخولها إلى السوق الأوروبية إذ تُحكّم التجارة عبر الكوتا. على سبيل المثال، يستطيع مناخ الأردن المنافسة في إنتاج محاصيل كالحبوب والبندورة والفريز والفليفلة الحلوة والورود والقرنفل، لكن الاتحاد الأوروبي فرض قيوداً على استيراده هذه المحاصيل عبر استخدام رسوم أو كوتا أو جداول زمنية. يتمّ إعداد الجداول الزمنية بحيث تصبح الكوتا قيد التنفيذ عندما يحظى الأردن بفائض إنتاج موسمي للمحاصيل<sup>8PT</sup> التي تنافس أوروبا، كالخيار والعنب<sup>9PT</sup>، ممّا يعني أن المزارعين الفقراء الذين يملكون معظم الأراضي المزروعة<sup>10PT</sup> يصعب عليهم بلوغ الأسواق وإيجاد مدخول لهم ولعائلاتهم.

إلى ذلك، يساور المجموعات البيئية في المنطقة قلق إزاء هذه السياسة التجارية السلبية التي تشجّع أيضاً المزارعين الفقراء على زرع محاصيل معفاة من الحواجز التجارية، أمّا لا تناسب مناخهم وتربتهم، ممّا قد يقود إلى زراعة غير مستدامة بيئياً مع الاستخدام الكثيف للمياه والمواد الكيماوية في منطقة تتميز بشحّ كبير في المياه. ليست المياه شحيحة وحسب، بل هي ترتدي حساسية سياسية وبيئية بالغة في المنطقة.

التبادلية تولد مزيداً من الفقر

تشعر أكسفام بالقلق من أن طلب الاتحاد الأوروبي للتبادلية سيجعل المزارعين الصغار أفقر. نظراً إلى أن المزارعين في منطقة جنوبي المتوسط لا ينطلقون من موقع متساو، يمكن أن يؤدي طلب مماثل يقضي بفتح دول جنوبي المتوسط أسواقها مقابل بلوغ أكبر للأسواق الأوروبية إلى انهيار الإنتاج الزراعي. فبحسب إحدى التقديرات، سينخفض الإنتاج الزراعي العام بنسبة 2% والذي سيؤثر سلباً على المجتمعات على المستوى العائلي<sup>11PT</sup>.

وإن لم تتمكن المفاوضات التجارية من إفساح المجال أمام دول جنوبي المتوسط لحماية قطاعاتها الحساسة، لا سيّما ضد المنتجات الزراعية المستوردة التي تلقى الدعم في أوروبا، سيضعاف الفقر في الريف وتغرق على الأرجح أسواق دول جنوبي المتوسط بمنتجات الاتحاد الأوروبي الزهيدة الثمن وتنخفض الأسعار في الأسواق المحلية، ولن يتمكن العديد من المنتجين المحليين من المنافسة. وتكون النتيجة أن المزارعين الصغار والمزارعين الذين يعتمدون جزئياً على محاصيل الكفاف ورعاة الماشية الفقراء سيصبحون عاطلين عن العمل. بشكل عام، "تشكل عواقب خسارة الوظائف جراء التجارة مسألة خطيرة في الزراعة وستكبد الفئات الأكثر هشاشة من السكان الريفيين (في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) خسائر فادحة". PTP<sup>12</sup>PT

بينما قد يستفيد المستهلكون الحضريون من الأسعار المنخفضة للسلع الرئيسية، سيكون تأثير التنمية المباشر على المدى الطويل سلبياً، إذ إن القطاع الريفي الفقير سيقصص الطلب الداخلي.

لقد تمّ التوقيع على اتفاقيات الأروميد والتزمت دول جنوبي المتوسط بجدول تحرير تجاري كامل ومتبادل للسلع الصناعية. غير أن تعزيز التحرير في الزراعة لا يزال مفتوحاً أمام المفاوضات في إطار عملية الأروميد، ولا يجدر بالاتحاد الأوروبي استخدام مفاوضات تجارية قاسية أو فرض شروط للمساعدات وذلك للضغط على دول جنوبي المتوسط لفتح أسواقها الزراعية.

لا بد من الإشارة إلى أن العلاقات التجارية غير المتبادلة للمنتجات الصناعية بموجب اتفاقيات التجارة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوبي المتوسط (اتفاقيات التعاون في السبعينات) لم تكن نماذجاً لتحرير تجارة المنتجات الزراعية ولا استمرت العلاقات التجارية غير المتبادلة في المنتجات الصناعية. يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى المادة 24 من الاتفاق العام حول الرسوم والتجارة (الغات) GATT لدى الإصرار على التحرير المتبادل، التي تنصّ على وجوب تغطية "التجارة كلها" في اتفاقيات مماثلة. فاتفاقيات التجارة المتبادلة تعني أن دول جنوبي المتوسط ستُمنح الاتحاد الأوروبي إمكانية بلوغ أسواقها من دون أي ضمانات أن يتمّ خفض مساعدات السياسة الزراعية المشتركة التي تقود إلى الإغراق في إطار المفاوضات التجارية الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية.

تماشياً مع مبادئ مؤتمر الدوحة للجولة الحالية من المفاوضات المتعددة الأطراف، على عملية الأروميد اعتماد مبدأ عدم التبادلية أو المعاملة التمييزية لدول جنوبي المتوسط ووضعها حيز التنفيذ TP<sup>13</sup>PT. ولا بدّ من منح دول جنوبي المتوسط فرصة النفاذ الفوري والكامل إلى أسواق الاتحاد الأوروبي الزراعية، مع الاحتفاظ بالمرونة لحماية قطاعها الزراعي الخاص في مجالات الأمن الغذائي وحماية البيئة وموارد الرزق الريفية القابلة للنمو. على الاتحاد الأوروبي بموجب التزامات جولة الدوحة للتنمية، إلغاء دعمه للصادرات وخفض أشكال الدعم الداخلي الأخرى التي تشوّء التجارة.

ليس فقط عن اتفاقيات التجارة

لا يمكن أحد أخطر مشاكل الاقتصاديات الريفية في اتفاقيات التجارة بحد ذاتها، بل على المستوى الوطني. تقترح المقابلات التي أجرتها أكسفام مع المزارعين أن معظم المشاكل تعود إلى غياب البنى التحتية كالتخزين البارد وتجهيزات الفرز والتصنيف، فضلاً عن التكنولوجيا الفقيرة. كما أن غياب المعرفة بالأنواع الجديدة والمحاصيل البديلة وأنظمة معلومات التسويق الفقيرة والتنظيم الضعيف للجمعيات والتعاونيات يحدّ أيضاً من إمكانيات النمو.

كما يقول أشرف لطفي، وهو مزارع خضار صغير من المنية في مصر، "أبيع إلى تجار في القاهرة، لكنني لا أعرف أبداً السعر مسبقاً والسوق يتعرّض لتقلبات كبيرة." فتغيير العلاقات التجارية المتبادلة بكل بساطة لمصلحة الدول الشريكة لن يحلّ هذه المشاكل.

غير أن مسؤولية الردّ على هذه القضايا لا تقع على الاتحاد الأوروبي فحسب، بل على دول جنوبي المتوسط بحدّ ذاتها أيضاً. فعلى حكومات هذه الدول أن تتحمّل مسؤوليتها لوضع الفقر في صلب استراتيجياتها التنموية. وعلى السياسات والبرامج دعم المزارعين الفقراء، فضلاً عن دعم المزارع التجارية الأكثر تطوراً والموجودة في بعض

الدول الجنوبية. لا بدّ من تطوير استراتيجيات وطنية تقود إلى استثمارات في التنمية الريفية، بما فيها البنية التحتية والتربية، في القطاع الزراعي وغير الزراعي على حد سواء. ومن الممكن أيضاً أن تستفيد الجماعات الريفية، وبشكل خاص المزارعون الصغار، من هذه الفرص عبر تشجيع التعاونيات وجمعيات الأعمال التي قد تتولى تطوير القطاع الزراعي وغير الزراعي.

يبقى على المساعدة التنموية في الشرق الأوسط (MEDA) وهي برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لمعالجة هذه المشاكل، أن تفي بالتزاماتها لتعزيز التنمية الريفية وخلق بنية تحتية جديدة. لا بدّ من أن تركز المساعدة بشكل أكبر على التنمية الريفية لأنه، في غياب الدعم المباشر، لن تتمكن الجماعات الريفية من الاستفادة من بلوغ الأسواق الأسهل الذي قد تمنحها إياه اتفاقيات التجارة. كما يتعيّن على شراكة الجوار الأوروبية التي تحلّ مكان برنامج المساعدة التنموية في الشرق الأوسط في العام 2007 أن تركز على التنمية المستدامة والبنية التحتية الريفية.

## الخاتمة

يتعيّن على حكومات الدول الشريكة والاتحاد الأوروبي التطرّق إلى آفة الفقر وقطع التزامات يمكن إيفاؤها لـ"خلق منطقة ازدهار متبادل". يسمّى اتفاق الأوروميد "شراكة" وتعني هذه اللفظة المساواة والمنفعة المتبادلة. فلا يمكن إقامة علاقات تجارة متبادلة بينما يتحمّل المزارعون الفقراء عبء اللامساواة الناتجة من دعم الاتحاد الأوروبي المالي والقيود البنوية الداخلية.

تبقى العلاقات التجارية غير المتبادلة وغير المتساوية ضرورية لأنه لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار الدعم المالي الضخم الذي يُسدّد الى مزارعي الاتحاد الأوروبي. إنها الطريقة الوحيدة لتكون التجارة عادلة ومحاربة الفقر وجعل المنطقة الأورومتوسطية أكثر غنى وأمناً. ولا بدّ من أن يتحمّل الاتحاد الأوروبي وحكومات الدول الشريكة والجماعات الريفية مسؤولية ذلك.

ستعرّز مكافحة الفقر في الدول المجاورة لأوروبا الأمن والمصالح السياسية أيضاً فيها. فالتنمية الريفية ستخفف من ضغوط النزوح من المناطق الريفية إلى المدن داخل الدول الشريكة والهجرة من الدول الشريكة إلى دول الاتحاد الأوروبي. لذا، لا بدّ من بيئة اجتماعية واقتصادية صحية للحصول على تنمية سياسية مستقرة في الدول الشريكة. في المقابل، قد يولد الفقر واليأس الاجتماعي تطرفاً سياسياً ودينياً يؤثر على استقرار المنطقة وأمنها.

لقد مرّت عشر سنوات ويبقى الكثير بعد لتحقيقه. لقد حان وقت التحرك.

## الملاحظات

<sup>1</sup> الجزائر ومصر واسرائيل والأردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية وسوريا وتونس وتركيا. أما ليبيا فهي تضطلع بوضعية المُراقب منذ العام 1999.

<sup>2</sup> 68 مليون شخص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بما فيها الدول الشريكة من غير المتوسط) يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، مقارنة مع 50 مليون شخص في العام 1990. هيئة المملكة المتحدة للتنمية الدولية (DFID) (2003)، خطة المساعدة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مسودة الاستشارة.

<sup>3</sup> المفوضية الأوروبية (2005) "العيد العاشر للشراكة الأوروبية متوسطة: برنامج عمل لمواجهة تحدي السنوات الخمس المقبلة"، إبلاغ إلى المجلس والبرلمان الأوروبي، 139، 12 نيسان أبريل 2005.

<sup>4</sup> جامعة مانشستر (2005) Manchester "تقييم تأثير الاستدامة في منطقة التجارة الحرة الأوروبية متوسطة"، التقرير النهائي حول المرحلة 2 من مشروع SIA-EMFTA، مسودة الاستشارة الأولية.

<sup>4</sup> البنك الدولي (2002)، مؤشر التنمية العالمية 2002، واشنطن: البنك الدولي.

<sup>5</sup> بلور، جون و. (1999)، العلاقة بين النمو الزراعي وخفض الفقر، واشنطن، Abt Associates، واشنطن العاصمة وغيرها.

<sup>6</sup> غالوب، جي، أس، رادليت وأ. وارنر (1997) "النمو الاقتصادي ومدخول الفقير"، ورقة مناقشة CAER II رقم 36، الولايات المتحدة، معهد هارفرد للتنمية الدولية. يستنتج تحليل أساسي واسع النطاق أنه في المعدل، كل زيادة بنسبة 1% في العائدات الزراعية تخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم بنسبة 0.83%. تقدر دراسات واسعة النطاق أنه لكل زيادة بنسبة 1% في المردود الزراعي، تزداد العمالة في المزارع بين 0.3 و0.6%. فضلاً عن ذلك، تستخلص الدراسة نفسها أن "البيانات المتقاطعة الوطنية نفسها تظهر تأثيراً محدوداً على خفض الفقر في النمو الحضري أو في نمو القطاع الصناعي. بشكل نموذجي، تضمن معدلات النمو الزراعي العالية تخفيضاً بنسبة النصف في مستويات الفقر في فترة تمتد بين 15 إلى 20 سنة. لذا، لا يجب تطوير القطاع الزراعي فحسب، إنما القطاع الريفي غير الزراعي أيضاً.

<sup>7</sup> مواز، س. (2004). تأثير الشراكة الأوروبية متوسطة على القطاعات الزراعية في الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان ومصر، معهد المتوسط، برنامج بحث Femise.

<sup>8</sup> حوالي 75% من البندورة التي يستوردها الاتحاد الأوروبي هي غير موسمية (تشرين الثاني نوفمبر إلى آذار مارس) حيث يُصدّر عادة 80% من بندورة الأردن من أيار مايو إلى تشرين الثاني نوفمبر.

<sup>9</sup> مواز، س. كما سبق.

<sup>10</sup> تُعتبر مساحة أكثر من 90% من المزارع في الدول الشريكة أصغر من 5 هكتارات.

<sup>11</sup> هذه الفقرة مستخرجة من Chemingui & Dessus "تحرير الزراعة التونسية والاتحاد الأوروبي: تحليل محتمل" ديسو Dessus، وديفلان Devlin، وصفدي Safadi (2001)، نحو الاندماج العربي والأوروبي المتوسطي الإقليمي.

<sup>12</sup> البنك الدولي (2003)، التجارة، والاستثمار، والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الالتزام مع العالم، واشنطن/البنك الدولي.

<sup>13</sup> يُعترف إعلان برشلونة ضمناً بالحاجة إلى معاملة تمييزية في التجارة. غير أنه حتى الآن، لم تُبذل أي جهود نظامية لإعطاء تحديد عملي له، أي يبقى الأمر غير واضح ما إذا كان يتضمن فترة انتقال طويلة لتخفيض الرسوم والاعفاءات الدائمة وأسس الدعم المباشرة وغير المباشرة. راجع مركز دراسات السياسة الأوروبية، شراكة الأوروميد، إيريك فيليبارت P.Eric Phillipart

© أكسفام إنترناشونال تشرين الثاني نوفمبر 2005

كتب نيشانت باندي Nishant Pandey ويارا عبد الحميد هذه الورقة التي تدرج في سلسلة أوراق مكتوبة لتوعية الرأي العام حول مناقشة قضايا التنمية والسياسة الإنسانية.

يمكن استخدام النص مجاناً لأهداف المناصرة وإطلاق الحملات والتربية والأبحاث شرط ذكر المصدر بكامله. يطلب صاحب حقوق النشر أن يتم تسجيل أي استعمال لأهداف تقييم التأثير. وللنسخ في أي حالات أخرى، أو لإعادة الاستخدام في منشورات أخرى، أو للترجمة أو التكيف، لا بد من الحصول على الإذن ويمكن طلب رسم ما مقابل ذلك. البريد الإلكتروني: [publish@oxfam.org.uk](mailto:publish@oxfam.org.uk)

لمزيد من المعلومات حول المسائل المطروحة في هذه الورقة، الرجاء إرسال بريد إلكتروني على العنوان التالي: [Advocacy@oxfaminternational.org](mailto:Advocacy@oxfaminternational.org)

مؤسسة أكسفام الدولية (أكسفام إنترناشيونال) هي اتحاد يضم 12 منظمة تعمل مع بعضها البعض في أكثر من 100 بلد لاستحداث حلول دائمة للفقر واللاعالة، وهذه الهيئات هي: أكسفام أميركا، أكسفام أستراليا، أكسفام كندا، أكسفام ألمانيا، أكسفام بريطانيا العظمى، أكسفام هونغ كونغ، أكسفام إسبانيا (Intermón Oxfam)، أكسفام أيرلندا، نوفيب (أكسفام هولندا)، أكسفام نيوزلندا، أكسفام بلجيكا (Oxfam Solidarité)، أكسفام كيبك.

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بأحد المكاتب أو مراسلته أو زيارة الموقع الإلكتروني [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org).

#### مكاتب المناصرة لأكسفام إنترناشيونال:

##### واشنطن

Washington: 1112 16th St., NW, Ste. 600, Washington, DC 20036, USA  
Tel: +1.202.496.1170. E-mail: [advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org)

##### بروكسيل

Brussels: 22 rue de Commerce, 1000 Brussels, Belgium  
Tel: +322.502.0391. E-mail: [luis.morago@oxfaminternational.org](mailto:luis.morago@oxfaminternational.org)

##### جنيف

Geneva: 15 rue des Savoises, 1205 Geneva, Switzerland  
Tel: +41.22.321.2371. E-mail: [celine.charveriat@oxfaminternational.org](mailto:celine.charveriat@oxfaminternational.org)

##### نيو يورك

New York: 355 Lexington Avenue, 3rd Floor, New York, NY 10017, USA  
Tel: +1.212.687.2091. E-mail: [nicola.reindorp@oxfaminternational.org](mailto:nicola.reindorp@oxfaminternational.org)

##### طوكيو

Tokyo: Oxfam Japan, Maruko-Bldg. 2F, 1-20-6, Higashi-Ueno, Taito-ku, Tokyo 110-0015, Japan  
Tel/Fax: +81.3.3834.1556. E-mail: [advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org)

<b>Oxfam America</b> 26 West St. Boston, MA 02111-1206, USA Tel: +1.617.482.1211 E-mail: <a href="mailto:info@oxfamamerica.org">info@oxfamamerica.org</a> <a href="http://www.oxfamamerica.org">www.oxfamamerica.org</a>	<b>Intermón Oxfam (Spain)</b> Roger de Llúria 15 08010, Barcelona, Spain Tel: +34.902.330.331 E-mail: <a href="mailto:info@intermonoxfam.org">info@intermonoxfam.org</a> <a href="http://www.intermonoxfam.org">www.intermonoxfam.org</a>
<b>Oxfam Australia</b> 156 George St. Fitzroy, Victoria 3065, Australia Tel: +61.3.9289.9444 E-mail: <a href="mailto:enquire@caa.org.au">enquire@caa.org.au</a> <a href="http://www.oxfam.org.au">www.oxfam.org.au</a>	<b>Oxfam Ireland</b> <u>Dublin Office</u> , 9 Burgh Quay, Dublin 2 Ireland, Tel: +353.1.672.7662 <u>Belfast Office</u> , 115 North St, Belfast BT1 1ND, UK, Tel: +44.28.9023.0220 E-mail: <a href="mailto:communications@oxfam.ie">communications@oxfam.ie</a> <a href="http://www.oxfamireland.org">www.oxfamireland.org</a>
<b>Oxfam Canada</b> 250 City Centre Ave, Suite 400 Ottawa, Ontario, K1R 6K7, Canada Tel: +1.613.237.5236 E-mail: <a href="mailto:info@oxfam.ca">info@oxfam.ca</a> <a href="http://www.oxfam.ca">www.oxfam.ca</a>	<b>Oxfam New Zealand</b> PO Box 68357, Auckland 1032 New Zealand Tel: +64.9.355.6500 (Toll-free 0800 400 666) E-mail: <a href="mailto:oxfam@oxfam.org.nz">oxfam@oxfam.org.nz</a> <a href="http://www.oxfam.org.nz">www.oxfam.org.nz</a>
<b>Oxfam Germany</b> Greifswalder Str. 33a 10405 Berlin, Germany Tel: +49.30.428.50621 E-mail: <a href="mailto:info@oxfam.de">info@oxfam.de</a> <a href="http://www.oxfam.de">www.oxfam.de</a>	<b>Novib Oxfam Netherlands</b> Mauritskade 9, Postbus 30919 2500 GX, The Hague, The Netherlands Tel: +31.70.342.1621 E-mail: <a href="mailto:info@novib.nl">info@novib.nl</a> <a href="http://www.novib.nl">www.novib.nl</a>

<p><b>Oxfam Great Britain</b>  Oxfam House, John Smith Drive  Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK  Tel: +44.(0)1865.473727  E-mail: enquiries@oxfam.org.uk  www.oxfam.org.uk</p>	<p><b>Oxfam Solidarité (Belgium)</b>  Rue des Quatre Vents 60  1080 Brussels, Belgium  Tel: +32.2.501.6700  E-mail: oxfamsol@oxfamsol.be  www.oxfamsol.be</p>
<p><b>Oxfam Hong Kong</b>  17/fl., China United Centre  28 Marble Road, North Point, Hong Kong  Tel: +852.2520.2525  E-mail: info@oxfam.org.hk  www.oxfam.org.hk</p>	<p><b>Oxfam Québec</b>  2330 rue Notre Dame Ouest, bureau 200  Montréal, Quebec, H3J 2Y2, Canada  Tel: +1.514.937.1614  E-mail: info@oxfam.qc.ca  www.oxfam.qc.ca</p>

Published by Oxfam International November 2005

Published by Oxfam GB for Oxfam International under ISBN 978-1-84814-366-1